

سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر

د. عيسوي سهام د. حوحو فطوم د. خولة بن دادة

ملخص: يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بدرجة أولى يعتمد في صادراته على المحروقات بنسبة تفوق 96% وهذا ما يدل على بعد الجزائر على تنويع اقتصادها، ولكن في ظل تقلبات أسعار المحروقات وجدت الجزائر نفسها أمام مشكل عويص، لذلك سعت إلى تنويع اقتصادها حيث حاولت تنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات واتباع سياسات تنويعية في مجال السياحة، الطاقات المتجددة والقطاعات الاقتصادية (الزراعية والصناعية) لحل هذا المشكل. وأثبتت الدراسة أن الجزائر لم تصل بعد إلى تنويع اقتصادها بالرغم من المجهودات المبذولة لذلك.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الريعي، التنويع الاقتصادي، الجزائر

Abstract : The Algerian economy is considered to be a first-class economy dependent on its hydrocarbon exports by more than 96%. This indicates that its economy is not diversified. But in light of the fluctuations in the prices of fuel, Algeria found itself facing a serious problem, so it sought to diversify its economy by diversifying its exports outside the hydrocarbons sector and adopting diversification policies in the area of tourism, renewable energies and economic sectors (agricultural and industrial) to solve this problem. The study proved that Algeria has not yet reached the diversification of its economy despite the efforts made to do so.

Key words: rural economy, economic diversification, Algeria

المقدمة:

سعت الجزائر إلى تحقيق نمو اقتصادي يمكنها من الاندماج في الاقتصاد العالمي و ذلك بالاعتماد على قطاع المحروقات كنشاط تصدير يحقق لها أكبر نسبة دخل. مما جعل الجزائر تتأثر بالتذبذبات و التقلبات التي تحدث في أسعار النفط في الأسواق الدولية والتي أدت إلى عرقلة الحركة التنموية وهذا ما أرغم الحكومة الجزائرية على البحث عن قطاع تصديري يعتمد على سلع مصنعة عوض الاعتماد على القطاعات الإستخراجية الخام من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستلسم و إنعاش الاقتصاد الوطني. ولذلك قامت الجزائر بإتباع سياسة اقتصادية تتجه نحو التنوع الاقتصادي و البحث عن موارد بديلة للقطاع النفطي، وتوجهت إلى قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كقطاع بديلا إدراكا ووعيا منها بالدور المرتقب لهذه المؤسسات في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني و الوقوف به و الحفاظ عليه من التحول إلى مجرد أسواق تجارية لتوزيع السلع وخدمات الاقتصاديات المتطورة، إضافة إلى قدرته في خلق و استيعاب المزيد من الأيدي العاملة والتخفيف من حدة البطالة والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. وعلى هذا الاساس يمكننا طرح الاشكالية التالية: ماهي مختلف السياسات التي انتهجتها الجزائر لتنويع اقتصادها؟

وللإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا تقسيم هذا المقال إلى:

المحور الأول: واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر

المحور الثاني: التنوع الاقتصادي وقيام قطاع إنتاجي خارج المحروقات.

المحور الثالث: سياسات التنوع الاقتصادي في الجزائر.

المحور الأول: واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر

سعت الجزائر إلى التنوع الاقتصادي لعدة أسباب وذلك بغية الخروج من دائرة اعتمادها على

الريع النفطي.

أولا. أسباب التنوع الاقتصادي في الجزائر:

وترجع هذه الأسباب إلى مايلي:

تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية: يعتمد الاقتصاد الجزائري على الصادرات النفطية بنسبة 96% من إجمالي صادراته مما جعله يتأثر بالتقلبات التي تحدث في أسعار النفط و إذا نظرنا إلى تاريخ تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2015 نجد أنها شهدت فترات أزمات كانت سببها انخفاض أسعار النفط.¹ ففي فترة ما بين 2000-2008 عرفت أسعار النفط

ارتفاعا قياسيا من 27.6 دولار للبرميل الواحد سنة 2000 إلى 92,7 دولار للبرميل سنة 2008 وذلك يعود إلى انخفاض سعر صرف الدولار الذي خلف أثرا كبيرا على صناعة النفط العالمية، أما سنة 2009 وصل سعر البترول إلى 61 دولار للبرميل الواحد وهنا شهد العالم أزمة انخفاض وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية التي أثرت على السوق النفطية و لكن أسعار النفط ارتفعت خلال الفترة 2010-2013 بمتوسط 105.08 دولار للبرميل ليعاود الانخفاض إلى 55,30 دولار للبرميل الواحد في 2015² وهذا لسبب تدهور أسعار النفط في السوق العالمية. وعلى ضوء ما سبق وجدت الجزائر إن الحل الأمثل لتفادي هذه التقلبات هو تنويع اقتصادها.

نضوب المخزون النفطي وارتفاع تكاليف الإنتاج: إن إنتاج احتياطي النفط الخام هو عامل مهم جدا في الهيكل البنوي لقطاع النفط ومحفز يؤثر بشكل مباشر على الاحتياطات النفطية في الاقتصاد الجزائري، فضلا على كون الاحتياطات النفطية تتأثر بما ترسمه السياسات التخطيطية في البلدان النفطية، والاستخراج المستمر للنفط يعني بالضرورة نضوب مكانه، كما أن العمليات التي يشرع فيها من أجل تعزيز المخزون الاحتياطي قد لا تنجح في الكثير من الأحيان وتستوجب رؤوس أموال طائلة وعلى ضوء هذا رأت الجزائر أن تنويع الاقتصاد الوطني الحل المناسب لتجنب هذه المشاكل.³

فقدان الاستقلال الاقتصادي للدولة: تتبع الدول العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة الدول الصناعية الكبرى التي تمكنت من السيطرة على إنتاج وتسعيرة النفط الخام، من خلال شركاتها النفطية العالمية مما جعلها تابعة لها و كما يقال منها و إليها أي أن العوائد النفطية للدول المصدرة و الجزائر من بينها تعود للدول الصناعية الكبرى عن طريق استيراد السلع والخدمات منها و بالتالي تفقد الجزائر استقلالها الاقتصادي و هذا ما جعلها تتجه نحو تنويع قاعدتها الإنتاجية .

ثانيا. العوامل المساعدة على تحقيق سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر:

وتمثل فيما يلي:

1. الإمكانيات الطبيعية: تمتلك الجزائر على إمكانيات طبيعية متنوعة ما بين أراضي زراعية صالحة للزراعة الغاية و السهبية و الصحراوية بنسبة 17% من المساحة الكلية و ثروة مائية بأكثر من 20 مليار متر⁴ بالإضافة إلى الثروة المعدنية والطاقة وكذا الثروة الحيوانية والسمكية التي تؤهل الجزائر للتنويع اقتصادها و زيادة مداخيلها.

2. الإمكانيات السياحية: تتوفر لدى الجزائر إمكانيات سياحية تتمثل أساسا في المناظر الطبيعية وأماكن الراحة والترفيه، الجبال، الأنهار والشواطئ والغابات والصحاري، الينابيع والحمامات الطبيعية بالإضافة إلى الآثار التاريخية والمعمارية والدينية والصناعات التقليدية وأيضاً العادات والتقاليد والفنون الشعبية المختلفة.⁵

3. البنية التحتية والإمكانيات البشرية: للجزائر مؤهلات من البنية التحتية تتمثل في محطات توليد القوة الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية، محطات معالجة المياه، الغاز والنقل العام والمطارات والموانئ والسكك الحديدية، وكذا خدمات التعليم، الصحة والأمن. أما الإمكانيات البشرية فتعتبر عنصر أساسي في التنمية الاقتصادية لذلك سعت الجزائر إلى الاهتمام بتكوينها عن طريق رسم استراتيجيات لاستغلال الكفاءات العلمية والمهنية.

ثالثا. دلائل التنوع الاقتصادي:

هناك العديد من الدلائل التي يمكن اعتمادها للتعرف على وجود تنوع اقتصادي وطني من عدمه و من بينها مايلي:⁶

1. مساهمة القطاعات الاقتصادية غير نفطية في الناتج المحلي الإجمالي: تمثل مساهمة القطاعات الاقتصادية غير نفطية في الناتج المحلي الإجمالي أحد أدلة التنوع الاقتصادي وأكثرها شيوعاً، من خلال الملحق (3) يتبين لنا أن الإنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر يتحدد بدرجة كبيرة بقطاع المحروقات باعتباره القطاع المسيطر على الاقتصاد الجزائري بنسبة فاقت 95% من حجم الصادرات، ثم يليه قطاع التجارة والخدمات في المرتبة الثانية حيث بلغت في متوسط فترة 16,03% وبعدها قطاع الفلاحة والبناء والأشغال العمومية، يليهم قطاع النقل والاتصالات بنسبة ب 9,2% وفي الأخير يأتي قطاع الصناعة خارج المحروقات بنسبة لمتوسط الفترة 6,74% والسياحة بنسبة متوسط الفترة 2,2%. ومنه يمكن القول بأن القطاعات الأخرى البديلة لقطاع المحروقات قد بدأت تنهض وتترقى لتصبح بديلا للقطاع البترولي.

2. تركز الصادرات: يعد دليل التنوع والتركز من بين الأدلة الدالة التي تكشف عن مستوى التنوع الاقتصادي في الجزائر، حيث يقيس دليل التنوع Diversification Index انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية للدولة من إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات المحلية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية كما يأتي:

$$D_j = \frac{\sum i = 1h_{ij} - h_i}{2}$$

h_{ij} : تمثل حصة صادرات السلعة (i) من إجمالي صادرات الدولة (J).

h_i : تمثل حصة صادرات السلعة (i) من إجمالي صادرات العالم.

يتراوح هذا المؤشر بين (0-1) بحيث كلما اقترب الدليل من (0) كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى وعندما يصل الدليل إلى (0) يتطابق هيكل الصادرات المحلية مع هيكل الصادرات المحلية.⁷

أما دليل التركيز فهو يتطابق مع مؤشر (هيرفندال-هيرشمان) ويمكن القول أنهما يتطابقان حيث تتمثل صيغته على النحو التالي:

$$HH = \frac{\sqrt{\sum_j \left(\frac{x_i}{x}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{n}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{n}}}$$

حيث : x_i : الناتج المحلي الإجمالي للسلعة (i) و x الناتج المحلي الإجمالي و N عدد القطاعات التي يتكون منها التركيبة السلعية للناتج.

حيث يقيس مستوى التركيز السوقي لحصة الدولة من الصادرات/ الواردات العالمية في سلعة أو مجموعة سلعية محددة، أو تنوعها بين أكثر من سلعة ومجموعة سلعية ولقياس درجة التنوع الاقتصادي في الجزائر نستعمل معامل أو مؤشر (هيرفندال-هيرشمان).⁸

من خلال الاستعانة بالإحصائيات الموجودة في الملحق 2 الذي يحدد لنا قيمة x_i/x و لدينا $N=7$ و بالتالي يمكن تطبيق المعادلة السابقة لحساب هذا المؤشر في كل سنة. و الجدول التالي يبين لنا قيمة $H.H$ لكل سنة:

الجدول رقم (02): قيمة مؤشر هيرفندال-هيرشمان ($H.H$) خلال 2000-

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
قيمة HH	0.08	0.19	0.18	0.21	0.22	0.30	0.31	0.29
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
قيمة HH	0.31	0.16	0.20	0.23	0.19	0.20	0.23	0.27

المصدر: من اعداد الباحثين وفق المعادلة 2 و الملحق رقم 2 و باستخدام برنامج Microsoft

Excel

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع قيمة المؤشر من 0.08 سنة 2000 إلى 0.31 سنة 2008 لتتخفّض إلى 0.16 في 2009 ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع أسعار النفط في هذه السنة ويعاود المؤشر الارتفاع إلى 0.23 سنة 2011 و يواصل إلى غاية 0.27 سنة 2015 و من هذه النتائج يمكن القول أن الجزائر مازالت مرتبطة بالنفط ولكنها تحاول تحقيق نوع من التنويع في إقتصادها للتخلص من إتمادها المفرط على ريع النفط.

3. التجارة البينية الجزائرية: تعد التجارة البينية الجزائرية غير نفطية أحد المؤشرات الدالة على التنويع في الاقتصاد الوطني، و بنظر إلى التجارة البينية الجزائرية نجد أن التجارة البينية الجزائرية في إفريقيا لا تمثل سوى 12% من التجارة العالمية أما بالنسبة لشراكة الجزائر مع المملكة العربية السعودية فقد بلغت مستوى التجارة البينية بينهما في 2015 ما يقارب 600 مليون دولار أمريكي⁹، كما تقيم الجزائر شراكة مع تونس حيث بلغت صادراتها نحو تونس بـ 33,86% بينما بلغت ما تستورده الجزائر منها بـ 26,81%، أما شراكتهما مع مصر فقد بلغت صادراتها نحوها بـ 28,44% أما ما تستورده منها قدر بـ 18,88%.¹⁰ ومنه يمكن أن نقول حسب هذا المؤشر أن التنويع الاقتصادي في الجزائر في طريق النمو.

المحور الثاني: التنويع الاقتصادي وقيام قطاع إنتاج خارج المحروقات

على الرغم من التقلبات في أسعار البترول إلا أن الجزائر مازالت تعتمد على قطاع المحروقات، ولكنها بدأت تسعى لتنويع النمو الاقتصادي.

أولا. النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل:

1. النمو الاقتصادي: تندرج إستراتيجية النمو الاقتصادي الجزائري في برامج دعم النمو الاقتصادي والانتعاش الاقتصادي بالإضافة إلى التعاون مع البنك الدولي من أجل تحقيق الاستقرار المالي للموازنة وتحسين مناخ الأعمال و الاستثمار و مشاركة القطاع الخاص وتحسين استفادة السكان من الخدمات بما يمكن من المشاركة في اقتصاد السوق¹¹. وبالنظر إلى معدل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 نجده 3.58 % كمتوسط للفترة يمكن القول عنه أنه ضعيف مقارنة بما تقوم به الحكومة من برامج إصلاحية لتحقيق معدل نمو أكبر.

2. خلق فرص العمل: يعتبر العمل المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي و بالنظر إلى السوق الشغل في الجزائر خلال الفترة 2000-2015 نجد تراجع نسبة البطالة من 17.7% سنة 2004 إلى 10% سنة 2010 ثم إلى 9.8%¹² سنة 2015 و بالتالي نلاحظ و جود انتعاش اقتصادي يعود إلى الاستثمار المباشر الخاص الوطني و الأجنبي، ومنه فقد كانت للمجهودات المبذولة من طرف الدولة نتائج إيجابية في مجال التشغيل، كما كانت البداية لإعادة التوازن بين العرض والطلب في سوق التشغيل.¹³

ثانيا. تنوع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر:

اهتمت السلطات الجزائرية بتطوير الصادرات خارج المحروقات فما هو حال تنوع الصادرات في الجزائر؟

- **واقع التصدير خارج قطاع المحروقات:** عملت الجزائر على ترقية الصادرات خارج المحروقات إلا أنها لم تتعد 4% حسب إحصائيات التجارة الخارجية للجمارك الجزائرية خلال الفترة 2000-2009 أما خلال الفترة 2012-2015 فقد انخفضت بنسبة 2.9 % وذلك بسبب تراجع بعض المؤسسات الجزائرية المصدرة عن التصدير، والظروف التي مرت بها الجزائر خلال الآونة الأخيرة من تراجع أسعار النفط وما صاحبها من تأثيرات على كافة القطاعات. بالتالي نجد أن الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات ضعيفة برغم من الاستراتيجيات المتبعة من طرف الدولة من أجل النهوض بصادرات خارج قطاع المحروقات.¹⁴

- **التنوع السلعي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات:** يدل التنوع السلعي للصادرات خارج المحروقات على وجود تنوع كبير في صادرات الدولة و من خلال الرقم (2) نجد أن تركيبة السلع للصادرات الجزائرية في مقدمتها المحروقات بنسبة 95% و باقي السلع الأخرى تحتل نسبة 5 % فقط حيث تتألف هذه السلع المواد نصف مصنعة بنسبة 3.73% ثم تليها الفلاحة بنسبة 0.51 % وبعدها المواد الخام بنسبة 0.18% لتكون شبه منعدمة في معدات التجهيزات الصناعية و السلع الاستهلاكية الغير غذائية بنفس النسبة 0.02% لتتعدى في التجهيزات الفلاحية، و من هنا يمكن القول على أن التركيبة السلعية للصادرات تسيطر عليها المحروقات على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة لترقية القطاعات الأخرى.¹⁵

ثالثا. مناخ الاستثمار في الجزائر:

عملت الجزائر على تشجيع الاستثمار الأجنبي والقطاع الخاص من خلال توفير مناخ أعمال مناسب لقيام قطاع خاص متين قادر على المنافسة وجلب استثمارات أجنبية مباشرة.

1. القطاع الخاص: إن تشجيع الاقتصاد الوطني للقطاع الخاص، أعطى له حيوية يمكن ملاحظتها من خلال¹⁶ مساهمته في القطاعات الاقتصادية إذ قدرت نسبة مساهمته خلال الفترة 2000-2012 في القطاعات التالية:

الفلاحة، التجارة، الخدمات والأشغال العمومية، النقل والاتصالات بـ (99,28%)، 93,73%، 88,83%، 85,7%، 77,85% على التوالي ومن هنا نجد أن القطاع الخاص يستحوذ على قطاعات غير المحروقات و يساهم في تنميتها و هذا ما يدل على توجه الحكومة لتنمية القطاع الخاص بهدف تنويع القاعدة الإنتاجية.

2. الاستثمار الأجنبي المباشر: يبين الملحق رقم 1 نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الزمنية من 1992 إلى غاية 2011. فلقد حققت الجزائر مستويات مقبولة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة هذا فقد تميزت خلال الفترة السابقة بغياب شبه كامل للاستثمار الأجنبي ويرجع ذلك للوضعية المعقدة التي مرت بها الجزائر، فقد شهدت هذه المرحلة تفاقم أزمة المديونية الخارجية وارتفاع خدمات الدين الخارجي مما اجبر السلطات إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية وما تبع ذلك من تنفيذ صارم لشروط التعديل الهيكلي، وكان لتدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وارتفاع درجات المخاطرة، الأثر السلبي على جذب الاستثمار الأجنبي.

ففي الفترة ما بعد سنة 2001 تميزت بارتفاع ملحوظ في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قدر حجمه الوارد إلى الجزائر بـ 1196 مليون دولار سنة 2001، أي بنسبة 2.17% من الناتج المحلي الإجمالي بعدما كان لا يتجاوز 0.51% سنة 2000. وهي السنة التي توافقت إصدار الأمر رقم 03/01 وما انطوى عليه من حوافز ضريبية، وكذلك التدفق المحقق في سنة 2002 والمقدرة بـ 1065 مليون دولار الذي تحقق بفضل بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية، وخصوصية شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة إسبات الهندية. كما ارتفع إلى 882 مليون دولار سنة 2004 بفضل بيع الرخصة الثالثة لشركة

الوطنية للاتصالات الكويتية، وهكذا فان تدفقات الاستثمار للسنوات الأخيرة جاءت معظمها من قطاع الاتصالات.

أما الفترة من 2005 إلى غاية 2011 فقد لوحظ ارتفاع محسوس في الاستثمار الأجنبي المباشر فقد كانت التدفقات 2007 في حدود 1,657 مليار دولار، أما في 2008 فقد عرفت تزايداً رغم الأزمة المالية العالمية حيث كانت قيمة التدفقات في حدود 2.594 مليار دولار، كما واصلت التدفقات سنة 2009 تزايدها فقد كانت في حدود 2.761 مليار دولار. إلا أنه وفي سنة 2010 انخفض حجم التدفقات وأصبح حجمها 2.291 مليار دولار إلا أنه عاد وارتفع خلال سنة 2011 وأصبح في حدود 2.519 مليار دولار. وكانت أكبر نسبة خلال هذه الفترة سنة 2009 بنسبة 2% من الناتج المحلي الإجمالي.

كما أن التدفق نحو الجزائر وإن كان أعلى من التدفق إلى الدول الإفريقية الأخرى من ناحية القيمة، فإنها تبقى أقل من إمكانيات الجزائر وتبقى غير كافية لتأمين نمو اقتصادي أو لتقليص من البطالة. فالجزائر تحتل المرتبة 111 على المستوى العالمي للسنوات 1998 إلى 2000 في قائمة نتائج CNUCED وحسب تقرير الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمرتبة 96 في قائمة إمكانيات الاستثمارات الأجنبية المباشرة مما لا يشكل ترتيباً مشجعاً وملائماً بالنظر إلى الإمكانيات الكبيرة التي تتوفر عليها الجزائر: سوق الاستهلاك، سوق العمل، سوق المواد الأولية.... وهذا رغم الأهمية الإستراتيجية للاستثمار الأجنبي المباشر في مجال العلاقات الاقتصادية بين الدول المصنعة أو حتى دول جنوب ساحل البحر المتوسط¹⁷. إلا أنه أصدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) نتائج التقرير 2012 للاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك دول المغرب العربي فقد ذكرت بأنه في نهاية النصف الأول من عام 2011، بأن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر قد سجلت لديها أكثر من 435 مليار دينار 4,35 مليار يورو، مما يؤكد جاذبية السوق الجزائرية وتدفق الاستثمارات الدولية. فقد كان التصنيع في التكنولوجيا الحيوية ومواد البناء والإسكان، ومختلف الصناعات لا تزال القطاعات التي تجتذب معظم الاستثمار الأجنبي المباشر

المحور الثالث: سياسات التنوع الاقتصادي في الجزائر:

تبنت الجزائر مجموعة من السياسات لتنويع اقتصادها تتمثل في مايلي:

أولا. سياسة التنويع الاقتصادي في الطاقات المتجددة:

سعت الجزائر إلى تطويرها الطاقات البديلة والمتجددة من خلال إنشاء عدة هياكل عملية متخصصة في البحث والتطوير والتنمية منها:¹⁸

- الوكالة الوطنية لترقية و عقلنة استعمال الطاقة (APRU) والتي أنشأت من أجل تنشيط تنفيذ سياسة التحكم في الطاقة

- نماذج تجريبية تتعلق بالتجهيزات الشمسية ذات المفعول الحراري والاستعمال المنزلي والصناعي و الفلاحي.

- مركز تطوير الطاقات المتجددة (CDER) وتمثلت مهام هذا المركز في جمع ومعالجة المعطيات من أجل تقييم دقيق للطاقات الشمسية وحرارة الأرض الجوفية والكتلة الحيوية وصياغة معايير صناعة التجهيزات في ميدان الطاقات المتجددة واستعمالها.

- نيو إنارجي ألجيريا "NEW-ENERGY ALGERIA" وهي عبارة عن شركة تضم كل من شركة سونطراك وشركة سونلغاز، تتلخص مهامها في ترقية وتطوير الطاقات المتجددة وتطويرها وإنجاز المشاريع المتعلقة بالطاقات المتجددة التي لديها فائدة مشتركة للشركاء.

I. واقع الطاقات المتجددة في الجزائر: اكتسبت الجزائر من خلال موقعها الجغرافي مميزات جعلتها بلدا قويا متميزا منتجا لمصادر الطاقة المتجددة، وعلى رأسها الطاقة الشمسية التي تعد منجما للطاقة يتجاوز مليار ميغاواط ساعي في السنة. أما طاقة الرياح فهي تعتبر مورد طاقتي يتغير من مكان لآخر وتنقسم في الجزائر إلى منطقتين المنطقة الشمالية والجنوبية، حيث تتميز هذه المنطقة بسرعة رياح كبيرة خاصة في الجنوب الغربي بسرعة تزيد عن 4 م/ثا وتتجاوز قيمة 6 م/ثا م أدرار. أما الطاقة الجوفية فيتواجد في الجزائر أكثر من 200 مصدر ساخن شمال الجزائر حيث تفوق حرارته حوالي ثلثي هذه المصادر. و لكن بالرغم من هذه الإمكانيات إلا أن استغلالها ضعيف.¹⁹

II. الانعكاسات الاقتصادية للطاقة المتجددة في الجزائر:

تساهم من خلال مايلي:

- انعكاسات على توفير مناصب الشغل في الجزائر: _ يعد الاستثمار في الطاقات المتجددة أمرا لا محال منه بالنظر إلى مبدأ خلق المزيد من مناصب الشغل والتخفيف من حدة البطالة التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري ، وفي هذا الصدد كشفت المصادر المتخصصة في إنتاج الطاقة المتجددة في الجزائر عن إقامة مصانع لإنتاج الطاقة البديلة، و التي تعد خطوة تترجم رغبة الجزائر في تحقيق الاكتفاء الذاتي والحق في التصدير مما يوفر مناصب شغل للعديد من البطالين قد تتجاوز 3 آلاف منصب شغل. ويعد البرنامج الوطني للطاقات المتجددة الذي تقوم به الجزائر لزيادة استثماراتها في هذا المجال وإنشاء محافظة طاقة متجددة والتي تعمل بصفة شاملة ومنسقة بين مراكز البحث ورجال الصناعة للتحكم في التقنيات والتكنولوجيات الجديدة وتطويرها، وبالتالي توفير مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة في مجال الطاقة في الجزائر والتي قد تصل إلى 54 ألف منصب شغل.²⁰

- انعكاسات تطور الطاقة المتجددة العالمية على طلب الطاقة في الجزائر: ينتج عن تطوير الطاقات المتجددة العالمية إحلال هذه الأخيرة محل النفط والغاز في مجال النقل والكهرباء، إذ يتوقع تزايد الطلب العالمي على الطاقة وفقا لوكالة الطاقة الدولية 11429 مليون طن ما يكافئ في عام 2005 إلى 17721 مليون طن ما يكافئ 2030 أي بزيادة 6292 مليون طن مكافئ فقط، وستراجع حصة النفط والغاز من حصة الطلب على الطاقة وسيتم تعويض ذلك النقص بمصادر طاقة متنوعة.

حيث زادت مساهمة الطاقات المتجددة بنسبة متواضعة، حيث²¹ ارتفعت حجم الاستثمارات في الجزائر في مجال الطاقات المتجددة من 45,1 مليار سنة 2004 لتصل إلى 178,5 مليار سنة 2009 لتواصل الارتفاع إلى 270,2 مليار سنة 2014 وبالتالي فإن الجزائر قد حققت في مجال الاستثمارات الموجهة للطاقات المتجددة قفزة نوعية لتصبح بديلا استراتيجيا للمحروقات.

ثانيا. سياسة التنويع الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية:

يعد كل من القطاع الزراعي والصناعي وحدة رئيسية داخل الاقتصاد الوطني وأي اقتصاد أي بلد.

I. القطاع الصناعي: تعرف الصناعة على أنها "كل الإجراءات المتخذة من قبل الوحدات الاقتصادية في المجتمع من أجل تحويل خام أو سلع وسيطة إلى سلع أخرى تعتبر من وجهة نظرها سلع نهائية".²²

1. واقع القطاع الصناعي في الجزائر: يتميز القطاع الصناعي الجزائري بالتنوع وذلك لتنوع ووفرة الخيرات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر من صناعات غذائية معدنية كيميائية، إذ تقدر قيمة الإنتاج الصناعي المباع من هذه الصناعات للفترة الممتدة بين 2008-2012 بحوالي 77% أصلها في الغالب صناعات غذائية، حيث لا تمثل نسبة مساهمة الصناعات الالكترونية، الكهربائية والميكانيكية سوى 15,5% منها أما الصناعة الكيماوية فهي تمثل 11% من إجمالي الإنتاج الصناعي المباع.²³

تتمركز المؤسسات الصناعية على السواحل الجزائرية حيث تنشط حوالي 786 وحدة صناعية، 21 منطقة نشاط، 13 منطقة صناعية، 14 محجرة رملية، 27 محجرة و 91 صناعة خطرة، أما حجم مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام²⁴ فقد وصل سنة 2010 إلى 6,36% بعدما كان سنة 2003 9,13%، وهذا ما يدل على تدهور مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الخام ولكن هذا الانخفاض لم يتوقف بل تواصل إلى غاية 5,15% سنة 2015. وعليه يمكن القول في هذا الصدد أن الصناعة الوطنية تملك بنية تحتية متينة ولكن تحتاج إلى إعادة الانتشار في إطار الآفاق المستقبلية للعمولة.

2. مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني: يساهم قطاع الصناعة في الاقتصاد الوطني من خلال:

- مساهمة القطاع الصناعي في توفير مناصب الشغل: سعت الجزائر إلى تشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي من خلال إقامة المشاريع الاستثمارية فيه ، حيث قدرت نسبة المشاريع في هذا القطاع خلال الفترة 2002-2015 بـ 15,32% ما أدى إلى توفير مناصب شغل بنسبة 37,54% خلال هذه الفترة²⁵ وهذا ما يبرز رغبة الحكومة في النهوض بهذا القطاع وتنشيطه، ولكن رغم الجهود المبذولة إلا أن مساهمة هذا القطاع في التشغيل تبقى متوسطة و لم تحقق المستوى المطلوب في توفير مناصب الشغل.

- مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام: يعد القطاع الصناعي من القطاعات التي تحاول الحكومة النهوض بها لتحقيق النمو الاقتصادي وجعلها بديلا لقطاع المحروقات في جلب العملة الصعبة. وقد عرفت مساهمة الصناعة خارج المحروقات في الناتج المحلي الخام تذبذبا خلال الفترة 2000-2015 حيث قدرت مساهمة الصناعة خارج المحروقات خلال 2000-2012 بـ 7,10% وهي ضعيفة كمتوسط لتلك الفترة، أما خلال الفترة 2013-2015 فقد قدرت بـ 15,22%²⁶ وبالتالي فقد ارتفعت مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من ضعيفة إلى مقبولة وهذا الجهود المبذولة من طرف الدولة و الإصلاحات المقدمة في هذا القطاع على أنا تبقى ضعيفة و لكن في تحسن .

II. القطاع الزراعي: تعرف الزراعة على " أنها علم وفن وصناعة وتجارة وإنتاج محاصيل زراعية وحيوانية لتلبية احتياجات اجتماعية واقتصادية ومادية"

1. واقع القطاع الزراعي في الجزائر: يتميز الإنتاج الزراعي في الجزائر بأنه غير كافي ولا يغطي الاحتياجات المحلية للسكان مما يحتم على الدولة استيراد كميات كبيرة لسد الفجوة الغذائية، حيث تشير²⁷ المعطيات والإحصائيات لوزارة الفلاحة لسنة 2013 نمو إنتاج الحبوب انخفض إلى 4,3% بعدما كان 20,4% في 2012 كما عرف محصول القمح بنوعيه الصلب واللين انخفاضاً معتبرا 3,1% سنة 2012 و 5,6% سنة 2013، أما الإنتاج البستاني فقد قدر بـ 11,9 مليون طن وفي سنة 2013 ارتفع الإنتاج بنسبة 14,2% مقابل 8,5% في سنة 2012.

كما قدر إنتاج البطاطا 15,8% أي 4,88 مليون طن كما قدر إنتاج الطماطم الصناعية بـ 9,05 مليون طن وزراعة الكروم 5,9% أي 0,575 مليون طن وكذا الحمضيات 11,3%.²⁸ وعليه نجد أن هذا التذبذب في الإنتاج النباتي يرجع إلى التذبذب في تساقط الأمطار لذا يجب الاهتمام وتفعيل أنظمة الري.

أما الانتاج الحيواني والذي تكمن أهميته في دوره التكميلي للإنتاج النباتي فقد عرف إنتاج اللحوم الحمراء نموا بنسبة 6,2% سنة 2013 بعدما كان 4,8% في 2012 وارتفعت الدواجن بنسبة 15,4% سنة 2013 بعدما كانت 7,9% سنة 2012. كما نجد أن

مجموع الأبقار في الجزائر قدر بـ 156330 رأس بقر خلال الفترة 2007-2011، أما بالنسبة للأغنام والماعز فوجد أنها وصلت إلى 23989330 رأس غنم في نهاية 2011 أما تربية الجمال في الجزائر فقد وصلت إلى 27395 رأس خلال فترة 2007-2011. أما الخيول فقد وصلت إلى 2840 رأس خلال 2011 علما أن الخيول الجزائرية من أجود الخيول إذ يجب الاهتمام بتربية الخيول في الجزائر حيث يعتبر هذا العدد ضعيف. وعموما يمكن القول أن الجزائر عرفت تحسنا في القطاع الزراعي إلا أنها لم تصل بعد إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، ومازالت تعتمد على الاستيراد وبمعدلات كبيرة وهذا الأمر يعتبر كارثيا.

2. مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني: تساهم الزراعة في الاقتصاد الوطني من

خلال مايلي:

- مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج الوطني: يحتل القطاع الزراعي أهمية في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمته في الناتج المحلي²⁹ الخام، حيث قدرت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2000-2015 بـ 10.63% لمتوسط الفترة، وهنا نلاحظ أن مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الخام ضعيفة مقارنة مع الإمكانيات التي يتوفر عليها هذا القطاع .

30

- مساهمة الزراعة في تنمية الصناعة: يساهم قطاع الزراعة في الجزائر في تنمية القطاع الصناعي بشكل واضح من خلال تقلص المواد الأولية اللازمة لقطاع الصناعة وقيام صناعة غذائية عن طريق إقامة العديد من الوحدات الصناعية الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بتحويل المنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني إلى منتجات صناعية منها:

✓ وحدات صناعة العجائن الغذائية المختلفة ومطاحن الحبوب.

✓ وحدات تجميع وتحويل وتعليب الحليب (استخدام جزئي للمواد الأولية المنتجة محليا).

✓ معامل صناعة المربيات الغذائية.

وغيرها من المصانع التي أنشأت من أجل صناعة وتحويل المنتجات الزراعية من منتجات غير قابلة للتخزين إلى منتجات صناعية أكثر قدرة على التخزين والتصرف؛ و ذلك من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي أعطى دعما كبيرا للأشخاص الذين يستثمرون في هذا

المجال. ومنه فقد ساعد تطور القطاع الزراعي إلى زيادة الطلب على مدخلات الإنتاج المختلفة (الأسمدة، آليات الزراعة ووسائل الري) مما أدى إلى إقامة وحدات صناعية لتوفير المستلزمات.³¹

ثالثا. سياسة التنوع الاقتصادي في قطاع السياحة:

سعت الجزائر إلى تطوير قطاع السياحة كبديل استراتيجي لتنوع اقتصادها.

I. واقع قطاع السياحة في الجزائر: تتربع الجزائر على موقع إستراتيجي هام مكنها من اكتساب مؤهلات سياحية متنوعة تتميز ما بين سياحة مناخية يستفاد منها في العلاج عن طريق المناخ، والسياحة الصيفية و الشتوية على حسب المناخ أما السياحة الأثرية المتوارثة من الحضارات المتعاقبة: كأثار تيمقاد؛ تيبازة؛ جميلة؛ قالمة؛ قصور أدرار والطاسيلي والحقار. ونجد السياحة الصحراوية³² موزعة على 5 مناطق كبرى في الجنوب هي: أدرار، إليزي، تمنراست، تندوف، وادي ميزاب وهذه المناطق تمتلك مواقع ومناظر رائعة للاكتشاف. إضافة إلى السياحة الحموية³³ المتعلقة بالعلاج الجسمي والنفسي وأخيرا السياحة الساحلية فهي الأخرى يستفاد منها في العلاج بالإضافة إلى ما يحتويه الساحل على مناطق ساحلية هامة من الناحية البيئية تجعلها موقعا سياحيا متميزا.

II. الاستثمار السياحي في الجزائر: عملت الجزائر جاهدة على تطوير القطاع السياحي والحفاظ عليه من خلال الاستثمار فيه، فوفقا لإحصائيات الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار، استفاد قطاع السياحة خلال المرحلة مابين 2002 و 2015 بـ 789 مشروع استثماري، بقيمة قدرت بـ 982934 مليون دينار جزائري بنسبة كما استفاد من 11 مشروع استثماري أجنبي مباشر خلال نفس المرحلة، أي ما بقيمة تعادل 420657 مليون دينار جزائري.³⁴ كما قدمت وزارة السياحة جملة من المعطيات مفادها أن الجزائر تحصي حاليا 746 مشروع سياحي وطني بتكلفة 240 مليار دينار بطاقة استيعابية بـ 84643 سرير، كما ذكرت الوزارة أن الجزائر بها 377 مشروع استثماري من بينها 200 ألف استثمار سياحي وطني.³⁵ ومنه فإن الاستثمار في القطاع السياحي في الجزائر يمثل فرصة حقيقية للمساهمة في تحقيق تنمية مستدامة.

III. واقع مساهمة قطاع السياحة في قضايا التنمية الاقتصادية: تساهم على النحو التالي:

- مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي: يعد قطاع السياحة من القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي و بالنسبة إلى الجزائر نجد أن متوسط مساهمته في الناتج المحلي الخام

خلال الفترة 2000-2015 قدرت ب 2.21% و هي نسبة ضعيفة و ذلك يرجع إلى عدم إعطائه الأولوية في الاهتمام والتطوير إلى في الآونة الأخيرة بعد حدوث الأزمات العالمية.³⁶

- مساهمة قطاع السياحة في توفير فرص العمل: تساهم السياحة في خلق فرص العمل بشكل مباشر أو غير مباشر و بالنظر إلى معدل خلق الوظائف في قطاع السياحة في الجزائر نجده يتطور من 346 ألف سنة 2003 إلى 506 آلاف عامل سنة 2008 ومن المتوقع أن يصل عدد العمال إلى 666 ألف عامل سنة 2018 في هذا القطاع عام . وهذا راجع إلى تشجيع الاستثمار في هذا المجال و زيادة المنشآت الفندقية.³⁷

- مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات: تأثر السياحة في ميزان المدفوعات ويتحدد هذا التأثير بالقيمة الصافية للميزان السياحي ونسبتها إلى النتيجة الصافية للميزان التجاري وبالنسبة للجزائر نجد أن ميزان السياحة خلال 2000-2010 سالبا وذلك بسبب عدم قدرة المنتج السياحي الجزائري على المنافسة ولكن منذ 2011 إلى غاية يومنا هذا أصبح الميزان السياحي إيجابيا و يعود ذلك إلى اهتمام الجزائر بالسياحة و توفير كل الوسائل اللازمة لتطويرها.³⁸

النتائج:

من خلال هذه الورقة البحثية وجدنا أنه رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة لأجل الخروج من دائرة الاقتصاد الريعي والتوجه نحو اقتصاد أكثر صلابة يعتمد على الموارد الأخرى خارج البترول، إلا أنه مازال الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات، أما القطاعات خارج المحروقات فمازالت نسبة مساهمتها في الاقتصاد الوطني دون المستوى المقبول الذي تسعى الجزائر إلى تحقيقه. ومما سبق استخلصنا النتائج التالية:

- أن التنوع الاقتصادي يعد عملية توسع نطاق الأنشطة الاقتصادية سواء في الإنتاج أو توزيع السلع و الخدمات و توسيع قدرة الاقتصاد على خلق فرص للأنشطة الاقتصادية المختلفة لخلق اقتصاد قائم على قاعدة صلبة و عريضة.

- توصلنا من خلال دراستنا أن السبب الرئيسي الذي ألزم الجزائر بتنوع اقتصادها هي التقلبات التي شهدتها العالم في أسعار النفط على مر التاريخ و ما صاحبها من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني.

- تمتلك الجزائر قطاعات إستراتيجية متعددة يمكن أن تعتمد عليها في تنوع القاعدة الإنتاجية و تتمثل في الطاقات المتجددة و القطاعات الاقتصادية (الزراعة و الصناعة) بالإضافة إلى قطاع السياحة كل هذه القطاعات تعتبر سياسات تنويعية إستراتيجية يمكن أن تؤدي إلى تنوع الاقتصاد الوطني إذا أحسن استغلالها.

- لا تزال الجزائر الى الآن لم تحقق ما تطمح اليه من خلال الاستراتيجيات المطبقة وكل الجهود المبذولة لذلك، ومازالت تعتمد على الاقتصاد الريعي والذي يعتمد على النفط.

الهوامش:

- ¹ براهيم بلقة ، "تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)" مجلة (العدد 12 ، 2013 جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف - الجزائر) ص 9.
- ² استطلاع لرويتز متوسط سعرالنفط في 2015 دولار أمريكي للبرميل الواحد، جريدة الأيام نت، العدد 9670 2015 .
- ³ نصر الدين عيسوي "تقلبات أسعار المحروقات وأثارها على الاقتصاديات الربية دراسة حالة الجزائر" مجلة البحوث الاقتصادية والمالية (العدد 5 جوان 2016 جامعة أم البواقي الجزائر) ص 55.
- ⁴ فريجة محمد هشام مداخله بعنوان "ترشيد استخدام الموارد المائية في الجزائر" الملتقى الدولي حول الأمن المائي: تشريعات الحماية وسياسات الإدارة ، يومي 14-15 ديسمبر 2014 ، جامعة 8 ماي 1945 قلمة، ص ص 1-6.
- ⁵ عوينان عبد القادر "السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للسياحة SDAT 2025" أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية ، جامعة الجزائر03 ، 2012/2013، ص 140.
- ⁶ عاطف لافي مزوك و عباس مكي حمزة، التنوع الاقتصادي مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكناات تحقيقه في العراق، مجلة العزي للعلوم الاقتصادية والإدارة (المجلد 8 العدد 31 السنة 2014، جامعة الكوفة، العراق) ص 62.
- ⁷ المرجع نفسه، ص 62.
- ⁸ ضيف أحمد، ضيف أحمد "أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية ، ، جامعة الجزائر -3-، 2014-2015 ص 199
- ⁹ علي حداد، اللجنة العليا المشتركة المملكة العربية السعودية المشتركة. المملكة العربية السعودية- الجزائر منتدى رؤساء المؤسسات الرياض 15 نوفمبر 2016 ، ص 4.
- ¹⁰ عبد الرزاق حمد حسين "التجارة العربية البنية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي" مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية (المجلد 1 العدد 1، 2011 جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق) ص 100.
- ¹¹ دليلة طالب ، "قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2012" ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير ج 2 العدد 4 سبتمبر 2015 جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان الجزائر ص ص 152-155.
- ¹² البنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات، النشاط الاقتصادي والتشغيل ، خلال سبتمبر 2015 ص- ص 1-3.

- ¹³ رحيم حسين و حاجي فطيمة، إشكالية البطالة و التشغيل في الجزائر في إطار إتفاقية الشراكة الأوروبية-الجزائرية ، بحث مقدم للمؤتمر السنوي لكلية العلوم الاقتصادية، يوم 31 أكتوبر 2011 جامعة مسيلة، ص-ص 3-4
- ¹⁴ بن زكورة العويبة مداخلة بعنوان "أثر الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية 2000-2014" الملتقى الوطني القانوني للاستثمار الأجنبي يومي 18 و19 نوفمبر 2015 جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 7.
- ¹⁵ سمير بوختالة و محمد زرقون "دور قطاع صناعة الحديد والصلب في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية دراسة اقتصادية تحليلية" المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية (العدد 02 جوان 2015 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة) ص-ص 85-86.
- ¹⁶ مولاي لخضر عبد الرزاق و بونوة شعيب "دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية -دراسة حالة الجزائر-" مجلة الباحث (العدد 07، 2009-2010 المدرسة العليا للأساتذة ، بوزريعة، الجزائر) ص 144.
- ¹⁷ لوعيل بلال، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2007، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، (العدد 4: 2008، ديسمبر، جامعة محمد خيضر بسكرة)، ص 145.
- ¹⁸ فروحات حدة "الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر" مجلة الباحث (العدد 11، 2012 ، المدرسة العليا للأساتذة ، بوزريعة الجزائر) ص 152.
- ¹⁹ مدلي محمد "فعالية الاستثمارات في الطاقات المتجددة كاستراتيجية لما بعد المحروقات في تحقيق التنمية المستدامة حالة الجزائر" مجلة الباحث الاقتصادي (العدد 4 ديسمبر 2015 جامعة البشير الإبراهيمي برج بوعريش، الجزائر) ص 116.
- ²⁰ عمراوي عادل "بدائل تنوع الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية" مذكرة الماستر، جامعة بسكرة ص-ص 52-54.
- ²¹ عمراوي عادل، مرجع سابق ص 53.
- ²² أحمد سعيد باخحة "اقتصاديات الصناعة" دار الزهراء للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر ط 2 2011 ص 15.
- ²³ عروب رتيبة وبوسبعين تسعديت مداخلة بعنوان "أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر حقائق وآفاق" الملتقى الوطني الأول حول الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية ...أم قطيع"، 23-24 أبريل 2012 جامعة ابن باديس - مستغانم، ص 146.
- ²⁴ عروب رتيبة وبوسبعين تسعديت، مرجع سابق ص 147.
- ²⁵ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 30: 17 www.andi.dz 02/02/2017
- ²⁶ الديوان الوطني للإحصائيات 00: 11 WWW.ONS.COM 22/02/2017
- ²⁷ الوطن لترقية الاستثمار الوكالة. 20: 14 www.andi.dz 22/02/2017
- ²⁸ التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، مرجع سابق، ص ص 27-28.
- ²⁹ غردي محمد "القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي جامعة الجزائر 3- 2011/2012، ص ص 39-40.
- ³⁰ غردي محمد، مرجع سابق ص ص 39-40.
- ³¹ المرجع نفسه، ص-ص 39-40.
- ³² بويكر بداش "صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات والسياسات: رؤية استكشافية وإحصائية" مجلة البحوث الاقتصادية العربية (العدد 22، 2000 الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية القاهرة 'مصر' ص 9).

- ³³ بوفاس الشريف وبن خديجة منصف "ترقية تسويق المنتج السياحي في الجزائر: الواقع والتحديات، الملتقى الوطني الأول حول المقاولاتية وتفعيل التسويق السياحي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير يومي 22-23 أبريل 2014" جامعة 8 ماي 1945 قالمة ص ص 4-5.
- ³⁴ حفيظ إلياس علي حمزة "دراسة تحليلية وتقييمية لإستراتيجية تنمية السياحة كقطاع بديل لقطاع المحروقات: حالة الجزائر" مجلة التنظيم والعمل (العدد 5، جانفي 2014، جامعة جيلالي إلياس - سيدي بلعباس الجزائر) ص ص 8-9.
- ³⁵ بوفاس الشريف بن خديجة منصف "مرجع سابق ذكره ص 16.
- ³⁶ عبد المالك مهليل يونس لغواطي "التنمية السياحية في الجزائر وأثرها على الاقتصاد الوطني" مجلة المناجر (العدد 2، جوان 2015، المدرسة التحضيرية في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - دراية الجزائر) ص 134.
- ³⁷ يحيى سعيدي سليم العمراوي "مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية حالة الجزائر" مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية (العدد 36، 2013، بغداد العراق) ص ص 104-106.
- ³⁸ يحيى سعيدي سليم العمراوي "مرجع سابق ص 106.

الملاحق:

الملحق رقم(01): حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الاجمالي من 1992 الى

2011

الوحدة بالمليار دولار

السنوات	PIB	IDE	IDE/ PIB
1992	48.003	0.0288	0.06%
1993	49.947	0.04977	0.10%
1994	42.543	0.162	0.38%
1995	41.764	0.25	0.60%
1996	46.942	0.27	0.58%
1997	48.1779	0.26	0.54%
1998	48.188	0.501	1.04%
1999	48.641	0.507	1.04%
2000	54.79	0.279	0.51%
2001	55.181	1.196	2.17%
2002	57.053	1.065	1.87%
2003	68.019	0.634	0.93%
2004	85.014	0.882	1.04%
2005	102.339	1.081	1.06%
2006	117.169	1.795	1.53%
2007	135.804	1.657	1.22%
2008	170.989	2.594	1.52%
2009	138.1199	2.761	2.00%
2010	161.979	2.291	1.41%
2011	188.681	2.519	1.34%

Source : [Banque mondiale](#)

الملحق رقم (02): مساهمة القطاعات الغير نفطية في الناتج المحلي الخام الوحدة: نسبة مئوية

سياسة التنوع الاقتصادي في الجزائر

السنوات	الفلاحة	محروقات	صناعة خارج محروقات	البناء والأشغال العمومية	النقل والاتصالات	التجارة والخدمات	السياحة
2000	11,09	48,36	8,47	8,51	8,0	16,52	1,4
2001	11,94	42,94	9,13	9,28	8,80	17,91	1,6
2002	11,44	41,61	9,26	10,15	9,35	18,19	1,6
2003	11,99	44,52	8,27	9,33	9,09	16,79	1,7
2004	11,38	46,46	7,61	8,99	10,05	15,50	1,8
2005	9,04	53,01	6,50	7,85	10,02	13,58	1,7
2006	8,73	53,73	6,12	8,31	10,12	13,00	1,02
2007	8,81	52,04	5,97	9,12	10,23	13,73	1,7
2008	7,78	54,39	5,56	9,31	9,24	18,16	2,05
2009	11,51	39,58	7,13	12,36	11,26	16,89	2,3
2010	10,47	43,75	6,36	12,31	10,22	16,43	2,3
2011	10,49	47,11	5,89	11,19	8,9	16,43	2,4
2012	11,82	43,87	6,06	11,73	9,11	17,42	3,3
2013	10,75	42,87	5,15	11,68	8,27	16,20	3,6
2014	10,77	45,01	5,01	10,62	7,20	15,76	3,4
2015	12,1	55,15	5,15	11,13	7,37	16,71	3,5

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات Once

الملحق رقم (03): التنوع السلعي للصادرات خارج المحروقات في الجزائر من (2005-2014)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

لسنوات	مواد غذائية	الطاقة وزيوت التشحيم	مواد الخام	نصف المنتجات	معدات التجهيز الفلاحية	معدات التجهيز الصناعية	السلع المستهلكة	Σ
2005	67	45094	134	656	-	36	14	46001
2006	73	53429	195	828	1	44	43	54613
2007	88	58831	169	993	1	46	35	60163
2008	119	77361	334	1384	1	67	32	79298
2009	113	44128	170	692	-	42	49	45194
2010	315	55527	94	1056	1	30	30	57053
2011	355	71427	161	1496	-	35	15	73489

سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر

71866	19	32	1	1527	168	69804	315	2012
64974	17	28	-	1458	109	62960	402	2013
95662	10	15	2	2350	110	60146	323	2014
%100	0,02	0,02	0	3,73	0,18	95,54	0,51	%

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك CNI